العرب
الأحد 2021/10/17
السنة 44 العدد 12212

الحوثيون عقبة افتراضية في المحادثات بين الرياض وطهران

السعودية كسبت مجددا موقفا أميركيا داعما لها في اليمن

بالرغم من أن التفاؤل الذي تبديه السعودية وإيران حيال المحادثات الجارية بين الطرفين، فإن الأوضاع على الأرض تقول عكس ذلك، حيث تبعث التطورات في اليمن برسائل تفيد بأن الحوثيين المدعومين من طهران لا يزالون عقبة افتراضية في محادثات طهران والرياض.

التحالف يصعّد عملياته ضد الحوثيين

واشنطن – وصف وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان المحادثات مع إيران بأنها "تستمر في أجواء ودية". ولكن المؤشرات على الأرض تقول إنها تندفع في اليمن لتكشف عن وضع ليس للودية فيه أي مكان.

فورقة الحوثيين التي تستخدمها طهران ضد الرياض لا تزال مصدر صداع لا يبدو أنه يوشك على النهاية في أي وقت قريب.

ومع إعلان العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز عن تكليف الفريق أول مطلق بن سالم بن مطلق الأزيمع بقيادة عمليات القوات المشتركة في اليمن، غداة سقوط مديرية العبدية في محافظة مأرب، فقد اعتبرت جماعة الحوثي الأمر بمثابة انتصار جديد لها.

وجاء الرد السعودي عنيفا بمستوى أعلى من المعتاد، حيث شنت طائرات التحالف العربي حوالي أربعين غارة ضد ميليشيات الحوثي في العبدية أسفرت عن مقتل نحو 160 من أفرادها وتدمير العشرات من آلياتها، إلا أن ذلك لم يغير شيئا من الواقع، حيث حقق الحوثيون تقدما ميدانيا من شأنه أن يُنغّص على "ودية" المحادثات مع إيران.

> الرياض وواشنطن عادتا وفقا لمراقبين إلى الوقوف على أرض واحدة تجاه المحادثات مع إيران وتجاه الحرب في اليمن

وبينما كان الأمير بن فرحان يجري محادثات في واشنطن مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قصد رأب الصدع بين الطرفين، وإعادة ترتيب علاقات التحالف بينهما، فقد احتلت اليمن وإيران مركزا مهما في المحادثات.

وقال مراقبون في واشنطن إن السعودية عادت لتكسب موقفا أميركيا داعما لها في اليمن، مع تأكيد بلينكن على التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن السعودية. وهو ما يمكن أن يوفر للرياض الفرصة لتصعيد عملياتها العسكرية بعد تراجع ملموس، منذ أن أعلنت مبادرة لوقف إطلاق النار والبدء بمحادثات سياسية لحل الأزمة في مارس الماضي.

ولئن فشلت المبادرة في إقناع الحوثيين بقبول الأخذ بمسار السلام، فذلك لأن إيران كانت هي التي اتخذت القرار وتعمدت تزويد الحوثيين بالمزيد من الطائرات المسيرة والصواريخ لمهاجمة السعودية.

ويقول خبراء في شؤون العلاقات الأميركية السعودية، إن تلك المبادرة جاءت بسبب الضغوط التي تعرضت لها الرياض من جانب إدارة الرئيس جو بايدن.

وفشلت المبادرة لأن إدارة بايدن كانت تراهن على إقامة جسور مع إيران من خلال مباحثات فيينا، مما شجع طهران على دفع الحوثيين للمزيد من التصعيد.

وانتهى الأمر إلى فشل آخر، وهو أن إيران لا تزال تقطع الطريق عن استئناف مباحثات فيينا، من دون أن تحدّ من توجيه الضربات إلى السعودية.

واللقاء الذي جمع بين الأمير بن فرحان والوزير بلينكن، جاء هو الآخر على أساس فشل ثالث بين الطرفين، وذلك عندما لم يتمكن مستشار الأمن القومي جاك سوليفان، خلال زيارته للسعودية في التاسع والعشرين من سبتمبر الماضي، من إقناع الرياض بأنه لا يزال من الممكن للولايات المتحدة أن تلعب دورا في الدفاع عن السعودية.

وقالت مصادر سعودية خاصة إن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان تعامل مع سوليفان بجفاء ملحوظ، منتقدا ما اعتبره مواقف لا تنسجم مع روح الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، إلا أن المحادثات لم تمنع من التوصل إلى توافق مبدئي يقضي بدعم المبادرة السعودية لوقف النار في اليمن، والضغط على الحوثي عسكريا إذا امتنع عن القبول بها.

ولم تأت الإشارات بشأن الردّ الأميركي حول ما يمكن أن تضمنه محادثات الأمير محمد بن سلمان وسوليفان من البيت الأبيض إلا قبل أيام من لقاء الوزيرين بن فرحان وبلينكن.

وعادت الرياض وواشنطن بحسب المراقبين، إلى الوقوف على أرض واحدة تجاه المحادثات مع إيران من جهة، وتجاه الحرب في اليمن من جهة أخرى.

وكلاهما يرى أن الحوثيين هم مجرد عقبة افتراضية في المحادثات بين السعودية وإيران، يمكن التغلب عليها، سواء عبر الوسائل الدبلوماسية أو عبر الضغط العسكري. في حين أن الشأنين الأهم: الأول هو ما إذا كانت إيران عازمة على التوصل إلى اتفاق أمني شامل يوقف الاعتداءات من جانب كل الميليشيات التابعة لها، بما فيها الحوثيون، ويضمن أمن الملاحة في الخليج. والثاني هو ما إذا كانت إيران تعتزم القبول بما تم عرضه عليها في الجولة السادسة من محادثات فيينا بشأن برنامجها النووي.

التحالف العربي يُكبّد الحوثيين خسائر فادحة

الرياض – أعلن التحالف العربي الذي تقوده السعودية في اليمن السبت عن مقتل 160 متمردا يمنيا في غارات جديدة جنوب مدينة مأرب الاستراتيجية، بينما أفادت مصادر حكومية بتحقيق الحوثيين تقدما في المنطقة ذاتها رغم الخسائر البشرية الكبرى في صفوفهم.

وأفاد التحالف في بيان أنّه نفّذ 32 "عملية استهداف" خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية أدّت إلى تدمير 11 آلية عسكرية "وخسائر بشرية تجاوزت 160 عنصرا إرهابيا" في العبدية على بعد حوالي 100 كيلومتر جنوب مأرب التي يحاول الحوثيون السيطرة عليها منذ أشهر.

وصعّد الحوثيون في فبراير عملياتهم العسكرية للسيطرة على مدينة مأرب، آخر معاقل الحكومة المعترف بها في شمال البلاد.

وأوقعت المعارك منذ ذلك الوقت مئات القتلى من الجانبين وتسببت بنزوح أكثر من 55 ألف شخص من منازلهم منذ مطلع العام الحالي، على ما أعلنت المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة الخميس.

ويحاول التحالف منع المتمردين من الوصول إلى مدينة مأرب. وفي خلال أسبوع، أعلن التحالف عن مقتل أكثر من 700 من المتمرّدين في مديرية العبدية وحدها. ولم يعلن التحالف كيف أحصى هذه الأعداد فيما لا يفصح الحوثيون عن خسائرهم.

ورغم الخسائر البشرية، أفاد مسؤولون في القوات الحكومية في مأرب بأن المتمردين حققوا تقدما في العبدية في الساعات الماضية.

وقال أحد المسؤولين إنّ الحوثيين باتوا "في مركز مديرية العبدية بعد حصار دام أربعة أسابيع"، متّهما المتمردين بارتكاب "جرائم خطف وتنكيل" بحق القبائل التي تتعاونت مع الحكومة.

وتحدّث المسؤول العسكري عن مقتل "قرابة عشرين شخصا من القوات الحكومية والقبائل الموالية لها بالإضافة إلى جرح 47 آخرين" في الساعات الأربع والعشرين الماضية، وهي حصيلة أكّدها مسؤول عسكري آخر.

ومن جهته، أكّد المتحدث باسم المتمردين محمد عبدالسلام على تويتر دخول مركز العبدية، قائلا إنّ المواجهات هي "مع عناصر تكفيرية ذات علاقة بـ(تنظيم) القاعدة وداعش (تنظيم الدولة الإسلامية) ومرتبطة بقوى العدوان" في إشارة إلى السعودية والتحالف الذي تقوده.

وفي السياق ذاته، اتّهم وزير الإعلام اليمني معمر الأرياني المتمردين بقصف منازل المديرية "بالصواريخ الباليستية وقذائف الهاون ومختلف أنواع الأسلحة".

ويدور النزاع في اليمن بين حكومة يساندها منذ العام 2015 تحالف عسكري تقوده السعودية، والمتمردين الحوثيين المدعومين من إيران والذين يسيطرون على مناطق واسعة في شمال البلاد وغربها وكذلك على العاصمة صنعاء منذ 2014.

وأسفر النزاع عن مقتل عشرات الآلاف من الأشخاص، بينهم الكثير من المدنيين، وفق منظمات إنسانية عدة.

وما زال نحو 3.3 مليون شخص نازحين بينما يحتاج 24.1 مليون شخص أي أكثر من ثلثي السكان، إلى المساعدة، وفق الأمم المتحدة التي أكدت مرارا أن اليمن يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم حاليا.

والخميس، دعت الأمم المتحدة إلى إنهاء القتال في منطقة مأرب لتتمكن من تقديم المساعدات الإنسانية الضرورية للسكان المدنيين وخصوصا النازحين.

وقال ديفيد غريسلي منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية للحملة في البيان "أدعو جميع الأطراف المشاركة في القتال إلى الاتفاق الآن على وقف القتال في منطقة العبدية".

أحداث الطيونة تهدّد بشلل حكومي وبالمزيد من التدهور في لبنان

بيروت – تُنذر أحداث الطيونة الدامية التي شهدها لبنان بشلل حكومي والمزيد من التدهور في البلد وسط تحذيرات من السقوط في المجهول.

وما كاد لبنان يتنفس الصعداء بتشكيل حكومة بعد 13 شهرا من التعثر، حتى تفجّرت أزمة جديدة تحمل طابعا سياسيا من جهة، وأمنيا من جهة أخرى، وهي أحداث الطيونة.

وبدأت الشرارة الأولى داخل مجلس الوزراء الثلاثاء بعد خلاف حول التحقيقات في قضية انفجار مرفأ بيروت، وسرعان ما تفجّر الوضع في الشارع، ووقعت مواجهة في شارع "الطيونة" بالعاصمة بيروت أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى.

والأزمة المستجدة تهدّد بتعطيل عمل الحكومة، وقد ظهرت ملامح ذلك الأربعاء، عندما تأجلت جلسة مجلس الوزراء إلى أجل غير مسمى؛ وفي اليوم التالي اهتز الأمن في الشارع ما عقّد المشهد أكثر.

والخلاف برز عندما طالب الوزراء المحسوبون على جماعتي "حزب الله" و"حركة أمل" (الشيعيتين) وتيار "المردة" (مسيحي) ببحث ملف التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت وتنحية المحقق العدلي القاضي طارق البيطار.

وتقول تلك القوى إن التحقيقات التي يجريها البيطار "مسيّسة" وتطالب بكف يده، حيث صرح أمين عام "حزب الله" حسن نصرالله في أكثر من مرة، بأن تحقيقات البيطار مسيّسة ولا توصل إلى الحقيقة.

وتُرجم الاحتقان السياسي إلى تصعيد أمني خطير في الشارع، حيث وقعت الخميس اشتباكات مسلحة في شارع الطيونة الواقع بين منطقتي الشياح ذات الأغلبية الشيعية، وعين الرمانة ـ بدارو ذات الأغلبية المسيحية، أسفرت عن مقتل 7 أشخاص وإصابة 32 آخرين.

واتهمت جماعتا "حزب الله" و"حركة أمل"، "مجموعات مسلحة" تابعة لحزب "القوات اللبنانية" (مسيحي)، بقتل وجرح مؤيدين لهما خلال تظاهرة منددة بقرارات البيطار، وهو ما نفته "القوات" ووصفت الاتهامات بـ"الباطلة".

ويقول المحلل السياسي توفيق شومان، إن التشنج السياسي داخل الحكومة والأحداث الدامية في الشارع سيؤديان إلى شلل عمل مجلس الوزراء.

ويضيف أنه من غير المعروف ما إذا كان مجلس الوزراء سيعقد اجتماعه شبه الدوري الأسبوع المقبل، في ظل التشنج والاحتقان في البلاد.

انزلاق خطير نحو الفوضى

ويزيد تعطل الحكومة من تردي الأوضاع في البلاد، بسبب تأخّرها في إنجاز ملفات أساسية عدة، حيث كان اللبنانيون يأملون في اتخاذ إجراءات سريعة لوقف الانهيار.

ومن بين تلك الإجراءات "المُعلّقة" التي كان من المنتظر المباشرة بها فور تشكيل الحكومة، التفاوض مع صندوق النقد الدولي، وحل أزمة شح الوقود وانقطاع الكهرباء، وهبوط قيمة الليرة مقابل الدولار.

ويلفت شومان إلى أن المرحلة المقبلة لن تكون إيجابية في ظل استمرار الاحتقان، ما قد يفجر "الألغام السياسية" واحدا تلو الآخر، كما حصل مؤخرا في ملف التحقيقات في انفجار المرفأ وانعكاسه بالشارع.

ويصف التحقيقات في قضية المرفأ بـ"القنبلة الموقوتة" التي قد تنفجر في وجه الجميع إذا لم تسارع القوى السياسية إلى لملمة الموضوع، وإلا فستصبح البلاد ذات حكومة مُعلقة وليست معطلة فقط.

وتشكلت حكومة ميقاتي في العاشر من سبتمبر الماضي، بعد 13 شهرا من التعثر عقب استقالة حكومة حسان دياب بعد 6 أيام من انفجار الرابع من أغسطس 2020، الذي وقع في مرفأ بيروت وأدى إلى مصرع 217 شخصا وإصابة نحو 7 آلاف آخرين.

وكانت حكومة ميقاتي تعهدت في برنامج عملها بتقديم خطة إنقاذية لوقف الانهيار الاقتصادي والمالي والمعيشي الذي تعانيه البلاد منذ نحو عامين، إلا أن تلك الخطوات لم تبدأ فعليا بعد.

توفيق شومان

التشنج السياسي وأحداث الشارع سيؤديان إلى شلل مجلس الوزراء

ومن جانبه، يقول النائب قاسم هاشم عضو "كتلة التنمية والتحرير" النيابية التي يترأسها رئيس البرلمان نبيه بري (زعيم حركة أمل)، إن ما حصل في الطيونة هو اعتداء على أمن الدولة، ويهدف إلى زعزعة الاستقرار وفتح باب للفتنة.

ويضيف أنه كان هناك تخطيط وتصميم لتنفيذ هذا الاعتداء على المتظاهرين وأخذ البلاد نحو الفوضى، من قبل بعض المرتبطين بأجندات خارجية (دون أن يسمي أحدا) بهدف استغلال الظروف السياسية وعدم الاستقرار في البلاد.

وحتى مساء السبت، أوقفت الأجهزة الأمنية 19 شخصا ممن ثبت تورطهم في الاشتباك المسلح الذي أسفر عن سقوط 7 قتلى والعشرات من الجرحى، فيما لا تزال التحقيقات مستمرة لكشف هوية جميع المتورطين بالأحداث، وفق ما أعلنت وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية.

لكن هاشم يقول إن ما حصل ينبغي ألا يؤثر على عمل الحكومة، إنما يجب أن يكون دافعا لاتخاذ إجراءات سريعة وقرارات حاسمة حول كل الملفات التي أدت إلى التوتر السياسي، وعلى رأسها ملف التحقيقات في قضية المرفأ.

ويضيف أن "هذه الخطوات مطلوبة كي تُبقي الحكومة على انسجامها وتماسكها لتفادي البلاد المزيد من الأزمات التي نحن في غنى عنها، في ظل الانهيار الاقتصادي والمعيشي".

والسبت، قال ميقاتي إن "الحكومة حريصة على عدم التدخل في أي ملف يخص القضاء"، في إشارة إلى عدم نية الحكومة بحث ملف التحقيقات في انفجار المرفأ أو كفّ يد البيطار عنها.

وجاء كلام ميقاتي عقب اجتماعه مع وزير العدل هنري خوري، ورئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود، والنائب العام التمييزي غسان عويدات، وفق بيان لمكتبه الإعلامي.

وفي الثاني من يوليو الماضي، ادعى البيطار على 10 مسؤولين وضباط، بينهم نائبان من "أمل" هما علي حسن خليل وغازي زعيتر، ورئيس الحكومة السابق حسان دياب، في قضية انفجار المرفأ.